

وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ

مباحثة السائرين

بحديث اللهم إني أسألك بحق السائلين

بقلم

محمود سعيد ممدوح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وجميع من اتبع هديه وبعد:

فإن حديث (اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا...)

الحديث، قد اختلف أهل الصناعة فيه ما بين مصحح ومُحسن ومُضعف.

وقد وقفت في الآونة الأخيرة على جزء للشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري في تحسين هذا الحديث وهو لم يبتدع قولاً ولم يأت بجديد، فقد سبقه إلى ذلك الصواب عدد من كبار الحفاظ هم:

الدمياطي، والمقدسي، والعراقي، والعسقلاني.

وناهيك بهم في هذا الفن رسوخاً وجلالة وإمامة وشهرة وحسن تصنيفٍ.

ثم وقفت على رسالة في الرد على صواب هؤلاء الأئمة الحفاظ رحمهم الله تعالى اسمها (الكشف والتبيين عن علل حديث (اللهم إني أسألك بحق السائلين).

سلك مصنفها سبيل الاعتساف وبعُد عن حد الإنصاف، ومنشأ ذلك أنه ينتصر للأشخاص لا للحق الذي به يعرف الرجال، نسأل الله تعالى أن يجعلنا من أهل الحق وناصريه. وكنت قد توسعت في الكلام على هذا الحديث وغيره من أحاديث التوسل والزيارة في كتابي (رفعُ المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة) فرأيت أن أجرد كلامي على هذا الحديث (اللهم إني أسالك بحق السائلين عليك) في جزء خاص سميته (مباحثة السائرين بحديث اللهم إني أسائلك بحق السائلين).

كان نتيجة أن الحفاظ الذين حسنوا هذا الحديث: القولُ قولهم والصواب حليفهم فهم السعداء لا يشقى جليسهم فللهِ درهم.

والله أسأل أن يكون قد وفقني للصواب، وأن يجعله في ميزان حسناتي إن ربي سميع الدعاء.

وأثناء تقديم هذا الجزء للطبع وقفت على مقدمة الألباني للجزء الأول من ضعيفته (الطبعة الجديدة) فوجدته أفرد المقدمة كلها تقريباً ـ خلا شتائمه ـ للكلام

على هذا الحديث فلم أجد في كلامه أي تحقيق إلا ترديد كلام من صنف لنصرته سواء صاحب الكشف والتبيين أو غيره غفر الله للجميع.

وأحب إلا أخلي المقام من ملاحظتين على مقدمته:

الملاحظة الأولى:

قال الألباني (ص 6): فقد تراجعت عن قولي في كنانة راوي حديث التسبيح بالحصى: مجهول الحال. إلا أنه صدوق أيضاً كما سيرى القراء تحت الحديث رقم (83) (نعم المذكر السبحة) مع التنبيه أن حديثه بقي على ضعفه السابق لتفرد راو آخر به وهو ضعيف. ا هـ.

وكنت قد ذكرت في رسالتي (وصول التهاني بإثبات سنية السبحة والرد على الألباني):

أن كنانة مقبول الحديث (ص14 - 15).

وهو قد أقر بصواب ما ذهبت إلية وكذا صاحبه الذي صنف في الرد عليَّ (ص36).

فبدلاً من أن يشكر لي الألباني، يرى القارئ ما فعل. .. إذا انتقل القارئ إلى كلام الألباني على الحديث المذكور في ضعيفته (190/1).

يجد الألباني يقول عن كنانة روى عنه جمع. .... وثقه جماعة وضعفه آخرون. ا هـ قلت: كنانة وثقه ابن حبان فقط فأين الجماعة ؟.

هذه واحدة.

أما دعوى الألباني أن الحديث بقي على ضعفه لتفرد راوٍ آخر به فيقصد بهذا التفرد هاشم بن سعيد الكوفي، ولن أناقشك الآن في بيان حال هاشم بن سعيد الكوفي، فمكانه (وصول التهاني) لكن دعواك تفرد هاشم بن سعيد الكوفي بالحديث مردودة. فالرجل تابعه خديج بن معاوية، ولم تذكر هذه المتابعة في ضعيفتك لماذا ؟!! الله أعلم وهذه المتابعة في

(وصول التهاني) (ص 19) وقد تمحل صاحبك في رده عليً (ص 44 - 45) بأن المتابع وهو خديج بن معاوية لا يصلح للمتابعة وأيضاً لن أناقشكما في بيان

حال خديج بن معاوية، ويكفي أن يعرف القارئ الكريم أنك قلت عن خديج بن معاوية: صدوق يخطئ كما قال الحافظ في (التقريب) فهو ممن يستشهد به. ا هـ. انظر صحيحتك 567/4. فقد ثبت بذلك الحديث عندك.

فكان على الألباني أن يبحث عن المتابعات التي ذكرتها في (وصول التهاني) بدلاً من إتباع غير سبيل المؤمنين مع من خالفه ورميه أنه من أهل الأهواء كما في (ص 189). وصاحب الهوى هو الذي يضعف الحديث مع وجود المتابع القوي ويهرب من ذكر المتابعة نسأل الله العافية والصون.

والحاصل أن الحديث ثبت ـ وثبوته يلزمك ـ ثبوت الجبال الرواسي، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وهو ما أخرجه الترمذي والحاكم وغيرهما عن صفية قالت: دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواه أسبح بهن فقال: (يا بنت حيي ما هذا ؟) قلت: أسبح بهن، قال (وقد سبحتُ منذ قمت على رأسك أكثر من هذا)، قلت: علمني يا رسول الله، قال: (قولي سبحان الله عدد ما خلق الله من شيء).

أما الملاحظة الثانية:

وهي نصيحة أقدمها لك فالدين النصيحة، أرجوا أن تراجع مقدمة هذا الجزء وتعد كم عدد أهل العلم والفضل الذين تعرضت لهم ؟ !

فهذا بالسب، وآخر بالشتم، وثالث بالقذف، ورابع من أهل الأهواء، وخامس من استشهدت به ولم يفتك أنه ضلالة وتعصبه المعروف (عندك)، وسادس وصفته بأنه سارق يتقي الله متلاعب بحقوق الناس، محرف، وسابع حاقد وحاسد، وآخر هوى في هوة سحيقة على منخره. .... الخ

ثم تقول عن نفسك (إني مظلوم) (29).

فلتصارح نفسك بحقيقة ألفاظك واذكر قول الله سبحانه: (ما يلفظ من قول إلا لدية رقيبٌ عتيدٌ) غفر الله تعالى للجميع، ووفقنا للسداد والصواب.

وكتب
محمود سعيد ممدوح
عفى الله عنه

فـصــل

قال ابن ماجه في سننه حدثنا محمد بن سعيد بن إبراهيم التستري، ثنا الفضل بن الموفق أبو الهجم، ثنا فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(من خرج من بيته إلى الصلاة فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وأسألك بحق ممشاي هذا فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياءً ولا سمعةً وخرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، أقبل الله عليه بوجهه واستغفر له سبعون ألف ملك).

ورواه أحمد في (المسند) (21/3) عن يزيد بن هارون، وابن خزيمة في (التوحيد) (17،18) عن محمد بن فضيل بن غزوان وأبي خالد الأحمر.

والطبراني في (الدعاء) (220/2) وابن السني في (عمل اليوم والليلة) (ص40) كلاهما عن عبد الله بن صالح العجلي.

والبغوي في حديث علي بن الجعد (ص 262 نسختي) عن يحيى بن أبي بكير ويزيد بن هارون وأحمد بن منيع كما في (مصباح الزجاجة) (99/1) عن يزيد بن هارون.

والبيهقي في (الدعوات الكبير) (ص 47) عن يحيى بن أبي بكير.

كلهم عن فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به مرفوعاً.

ورواه ابن أبي شيبة في (المصنف) (10/ 211 - 212) عن وكيع.

وأبو نعيم الفضل بن دكين كما في (أمالي الأذكار) (1/ 273).
كلاهما عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد موقوفاً عليه، وهذا ـ أي الموقوف ـ وجه مرجوح كما سيأتي بيانه.

وهذا الإسناد من شروط الحسن، وقد حسنه جمع من الحفاظ منهم الحافظ الدمياطي في (المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح) (ص 471 - 472)، والحافظ أبو الحسن المقدسي شيخ الحافظ المنذري كما في

(الترغيب والترهيب) (3 / 273).

والحافظ العراقي في (تحريج أحاديث الإحياء) (1/ 272).

والحافظ ابن حجر العسقلاني في (أمالي الأذكار) (1/ 272).

وقال الحافظ البوصيري في (مصباح الزجاجة) (1/ 99): لكن رواه ابن خزيمة في صحيحة من طريق فضل بن مرزوق فهو صحيح عنده. أ هـ.

فهؤلاء خمسه من الحفاظ صححوا أو حسنوا الحديث وهذا حقيق بالقبول والوقوف عنده والإذعان له. لكن لا بد من ذكر ما أُعل به الحديث ثم الجواب عنه بعون الله تعالى ليتبين للقارئ صواب مسلك الحفاظ المذكورين ومن تبعهم وأنه هو الحق الذي لا مرية فيه ولا حيد عنه إن شاء الله تعالى.

فقد أُعل الحديث بثلاث علل:

الأولى والثانية: بالكلام في فضيل بن مرزوق وعطية العوفي.

والثالثة: ترجيح الوقوف على الرفع. .... زعموا.

فـصـل

أما عن فضيل بن مرزوق فهو من رجال مسلم في صحيحه وثقه جماعة من الأئمة منهم:

العجلي في ثقاته (ص 384) فقال: جائز الحديث ثقة.

ووثقه السفيانان الثوري وابن عيينة.

وقال ابن عدي في الكامل (6/ 2045): ولفضيل أحاديث حسان وأرجو أنه لا بأس به.

وقال أحمد بن حنبل كما في الجرح (75/7): لا أعلم إلا خيراً.

وقال الحافظ الكبير الهيثم بن جميل: كان من أئمة الهدي زهداً وفضلاً. ا هـ. وهذا الثناء لا تجده إلا في الأفراد من الرجال.

ووثقه ابن شاهين بإدخاله في الثقات (ص 185).

وكذا ابن حبان في (7/ 361) من الثقات.

مع هؤلاء فقد وثقة من اتفق الناس على قبول توثيقه أعني الإمام مسلماً رحمه الله تعالى فأدخله في صحيحه واحتج به.

أما إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين فقد نقل عنه خمسة من أصحابه توثيقه لفضيل بن مرزوق فقال عثمان بن سعيد الدارمي عنه: لا بأس به.

وقال عباس الدوري عنه: ثقة.

وقال عبد الخالق بن منصور عنه: صالح الحديث.

وقال ابن مُحرز عنه: صويلح.

أما أحمد بن زهير بن أبي خيثمة فمرة قال: ثقة، ومرة قال: ضعيف.

والتوثيق حقيق بالقبول لأنه موافق للروايات الأخرى في الجملة لا سيما وقد ورد عنه التوثيق الموافق للآخرين.

فهؤلاء هم أئمة الجرح والتعديل قد عدلوه وقبلوا حديثه، واحتج به مسلم في صحيحة فكلامهم هو المقبول.

فــصــل

وأما من جرحه فقسمان:

الأول: قال الحاكم في (سؤالات مسعود السّجزي) له: فضيل بن مرزوق ليس من شروط الصحيح فعيب على مسلم بإخراجه في الصحيح. ا هـ.

قلت: هذا في نظر الحاكم وليس في نظر مسلم بن الحجاج، وقول مسلم مقدم على قول الحاكم في هذا الفن.

ثم إن كلام الحاكم لا يدل على الجرح في شيء، وكم عاب الحاكم على الشيخين إخراجهما لحديث بعض الناس في صحيحيهما فلم يلتفت إلى قوله: كما تجد ذلك مبسوطاً في كتب المصطلح، على أن الحاكم صحح لفضيل بن مرزوق المستدرك (3 / 70) فتنبه ذلك.

تــنــبــيــه:

قال الذهبي في (سير النبلاء) (7 / 342): إنما يروي له مسلم في المتابعات. ا هـ.

وتبعه المعلمي في تعليقاته على موضوعات الشوكاني (ص 353) تقليداً لا تنقيداً.

قلت الصواب مع الحاكم فقد أخرج له مسلم من أفراده عنده حديث: ((إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً. .....))

(الحديث صحيح مسلم 703/2).

الثـانـي: أبو حاتم الرازي حيث قال (75/7 الجرح): صدوق صالح الحديث يهم كثيراً يكتب حديثه، قال ابن أبي حاتم يحتج به، قال: لا. ا هـ.

قلت لا يخفى تشدد أبي حاتم الرازي في الجرح حتى قال عنه الحافظ الذهبي ـ وهو من أهل الاستقراء التام في الرجال كما قال عنه الحافظ ابن حجر ـ في (سير أعلام النبلاء) (81/13): يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل يبين عليه الورع والمخبرة بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جراح. ا هـ.

وقال الذهبي في (السير) أيضاً (13/ 260): إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً أو قال: لا يحتج به فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد فلا تبن على تجريح أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي أو نحو ذلك. ا هـ.

بل قال ابن تيمية في رسائله في الزيارة (ص 88): وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم. اهـ.

وقال ابن عبد الهادي في (التنقيح):

وقول أبي حاتم: لا يحتج به، غير قادح أيضاً، فإنه لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب

الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب كخالد الحذّاء وغيره والله أعلم. ا هـ.

(نصب الراية 2/ 439).

فإذا علم تشدد أبي حاتم في الجرح وهذا جواب عام، فلقائل أن يقول: قد بين أبو حاتم سبب جرحه لفضيل بن مرزوق وهو قوله: (يهم كثيراً) وابن حبان عندما ذكره في الثقات (316/7) أخذ كلمة أبي حاتم وقال: كان ممن يخطئ.

فمحله الجواب الخاص وهو إن سلمنا لأبي حاتم قوله فإن الوهم الذي يقع في حديث الراوي الموثق لا يخرجه عن حد الثقة إلا إذا كثر الوهم في حديثه وغلب عليه، أما إذا كان الوهم قليلاً فلا يخرجه عن حد الثقة الذي يصحح حديثه، ولكن لا يكون من الطبقة العليا من ا لحديث الصحيح بل من الطبقة الثانية لأنه كما هو مقرر فإن الحديث الصحيح ينقسم لأقسام ويعرف له درجات ومنهم من يدرج الحسن فيه كابن حبان وابن خزيمة وغيرهما.

فإن قيل هذا يسلم لك إن كان قليل الوهم، وقد وصفه أبو حاتم الرازي بكثرة الوهم.

أجيب عنه بأن هذا من دلائل تعنته وتشدده وأوضح دليل على ذلك أن الأئمة الذين وثقوه وهم سفيان الثوري وسفيان بن عيينة ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل والهيثم بن جميل ومسلم بن الحجاج وابن عدي وابن شاهين لم يذكروا شيئاً عن أوهامه القليلة بله أوهامه الكثيرة.

فدل ذلك على وجود جهتين: الأولى سبعة من الحفاظ يقولون بتوثيق الرجل ولم يذكروا شيئاً عن أوهامه، وحافظ خالفهم وشذ عنهم هو أبو حاتم الرازي يقول بوهمه الكثير، فإعمالاً لجميع الأقوال في الرجل، ولما عرف من تعنت أبي حاتم الرازي فلك أن تقول: إن الرجل ثقة في حديثه بعض الوهم، فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى أو صحيح ولكن ليس في الدرجة العليا من الصحة.

أما قول النسائي (ضعيف) فإنه من الجرح المبهم الغير مفسر فيرد في مقابل التعديل الذي ورد في حق فضيل بن مرزوق عن عدد من الأئمة الحفاظ الذين تقدم ذكرهم.

مثال الجرح المبهم المردود قول الحافظ في مقدمة الفتح (ص 437) في ترجمة محمد بن بشار البصري:

ضعفه عمرو بن علي الفلاس ولم يذكر سبب ذلك فما عرجوا على جرحه. ا هـ.

على أن النسائي أخرج لفضيل بن مرزوق في سننه وهو المعروف بتشدده وتعنته في الرجال وخاصة في سننه كما هو معروف بدلائله في محله.

أما ابن حبان فإنه حامل راية التشدد والتعنت في الرجال فكم من ثقة أودعه كتابه (المجروحين) حاكماً عليه بالترك وعلى مروياته بالنكارة. فقد أتى بما لم يسبق إليه في الرجل فقال: (منكر الحديث جداً)) هو قول شاذ لا يلتفت إليه ولا يعتمد عليه، بل ابن حبان نفسه خالف مقولته هذه فقال عقبها: (كان ممن يخطىء على الثقات

ويروي عن عطية موضوعات وعن الثقات الأشياء المستقيمة فاشتبه أمره. ا هـ.

قلت: هذا الكلام لا يفيد إلا أن الرجل ثقة لا غير، شأنه في الرواية كشأن سائر الثقات، فالثقة إذا روى عن ثقة فحديثة مستقيم، وإن روى عن غير ثقة فحديثة غير ذلك فلا مدخل للثقة فيمن روى عنه، وإن كان الرجل يؤدي ما سمعه تماماً فهو من رسم الثقة، ثم قال ابن حبان: (والذي عندي أن كل ما يروى عن عطية من المناكير يلزق ذلك كله بعطية ويبرأ فضيل منها)

قـلـت: إذا برئ الرجل من غلط غيره فلا بد من إخراجه من المجروحين وإدخاله في الثقات وهذا ما لم يستطيع أ ن ينفك منه ابن حبان فأدخله في ثقاته (7 / 316)، وهذا هو الأولى من قوليه بالصواب لأنه الموافق لأقوال الجماعة لا سيما السفيانان الثوري وابن عيينة وابن معين وأحمد، وأتبع ابن حبان توثيقه بقوله: (كان ممن يخطئ) ولم يأت بما يدل على خطئه لا في الثقات ولا في المجروحين كما سترى إن شاء الله تعالى.

ثم قال ابن حبان: (وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجاً به، وفيما انفرد على الثقات ما لم يتابع عليه يتنكب عنها في الاحتجاج به. ا هـ.

قـلت: حاصل هذا أن حديثة لا يقبل إلا بمتابع.

وهو معارض بقوله: (هو يروي عن الثقات الأشياء المستقيمة) فإن من يروي الأحاديث المستقيمة عن الثقات ويكون هذا شأنه

وديدنه وطريقه لا يحتاج للتوقف في أمره وأخذ ما وافق و التنكب عما انفرد به، فإن من يتنكب عن حديثه إذا انفرد به هو الذي يغلط عن الثقات، وإذا كان الرجل يأتي بالوجه الصحيح عن الثقات مقتضى ذلك قبول حديثه لا التوقف فيما انفرد به والتنكب عنه، وهذا التوقف والتنكب من دلائل تشدد وتعنت ابن حبان في الجرح رحمه الله تعالى.

ثم كأن ابن حبان يستدل على مقولته فقال: روى الفضيل بن مرزوق عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله علية وسلم قال: (إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أميناً زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة، وإن تؤمروا عمر تجدوه قوياً).

قــلــت: لا شيء على فضيل بن مرزوق في هذا الحديث، فالرجل لم ينفرد به من هذا الوجه، بل تابعه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي فيما أخرجه أحمد في المسند (109/1) وعبد الله بن أحمد في السنة (ص 189)، وأبو نعيم في الحلية (64/1)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (251/1) وتابعه أيضاً إبراهيم بن هراسة وسفيان الثوري في الحلية (64/1).

ومنه يعلم أن كلام ابن حبان في فضيل بن مرزوق غير مقبول، والحديث الذي تسرع وأتى به لا يساعده على دعواه بل يفيد إتقان الرجل وأنه لم ينفرد به بل وافقه غيره، فتأمل. والحاصل أن فضيل بن مرزوق إن لم يكن حديثه في أعلى درجات الصحة فإنه لا يقل عن درجة الحسن. وكون الرجل حسن الحديث هو معنى قول ابن

رجب الحنبلي في جامع العلوم والحاكم (1 / 210): هو ثقة وسط. ا هـ.

وأدخله الذهبي في كتابه (من تكلم فيه وهو موثق) (ص151) وهو يعني أن حديثه لا يقل عن رتبة الحسن، بل أطلق الذهبي القول بتوثيقه في الكاشف (332/2) وليس هذا ببعيد عن رجل يوثقه الأئمة ويحتج به مسلم في صحيحه.

تتمة مهمة: ضعف الألباني هذا الحديث بأمور منها تصريحه بضعف فضيل بن مرزوق، وقد دافع عن ذلك وتشدد فيه في ضعيفته (3234/1)، ثم تناقض وحسن حديثة في صحيحته (128/3). ولا أدري أوقع ذلك له بسبب اتباعه لهواه أم هو من جملة تناقضاته المتكاثرة. أحلاهما مر.

فـصــل

أما عن العلة الثانية وهي الكلام في عطية بن سعد العوفي:

فمن تكلم في عطية فعلى قسمين:

الأول: قسم أبهم الجرح ولم يفسره

الثاني: قسم آخر ذكر سبب جرحه، وهؤلاء كلامهم في عطية العوفي يرجع إلى ثلاثة أنواع، هي:

1 - تدليسه

2 - وتشيعه

3 - وروايته شيئاً أنكر عليه.

أما الجرح المبهم فينبغي رده وعدم الالتفات إليه ولو بلغ مبلغاً كبيراً، لأنه تقرر في قواعد علوم الحديث أن الراوي إلى جاء فيه جرح وتعديل هذا الجرح مبهم غير مفسر ينبغي رده وعدم العمل به وترك الالتفات إليه وبالتالي الأخذ بالتعديل الذي جاء في الراوي هو الصحيح وقد استقر العلم عند المحدثين على هذا.

وأما من جرحه بسبب تدليسه وهم الأكثرون فاعتمادهم في ذلك على رواية تفرد بها تالفُ متهم بالكذب هو محمد بن السائب الكلبي لا ينبغي الاعتماد عليه، وقد توارد كثرة على ذلك تقليدا لا تنقيداً.

ومن تكلموا فيه بسبب تشيعه فجرحهم في الحقيقة مردود لأن الجرح بالبدعة لا يلتفت إليه بعد ثبوت صدق الراوي وعدالته خاصة إذا لم يكن داعياً للتشيع والحديث المروي هنا الذي نحن بصدده لا علاقة له بالتشيع، وعليه فكلام من تكلم في عطية

العوفي بسبب تشيعه لا ينظر إليه، خاصة إذا كان هذا المتكلم فيه متهماً بالنصب وهو ضد التشيع.

وأما الكلام فيه بسبب روايته شيئاً أنكر عليه فلم أجد له فيما وقفت عليه من كتب الرجال شيئاً من ذلك إلا حديثاً واحداً فقط ذكره ابن عدي، والقول فيه قول عطية والصواب هو حديثه كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

حتى وإن غلط عطية العوفي في الحديث الذي ذكره له ابن عدي فهذا لا يفيد تضعيفه وإسقاط حديثه، فليس معنى كون الراوي مقبول الحديث أن تكون مروياته كلها صواباً هذا بعيد جداً عن الواقع، لأن الإنسان عرضة للنسيان وتغلب عليه الطبيعة البشرية، ولذا لا تجد إماماً مهما علا قدره وقوى حفظه لا يهم في حديثه، ولكن إذا كان صوابه أكثر من خطئه كان مقبولاً وإلا فلا، والحاصل أن ثبوت بعض الأخطاء اليسيرة في حديث عطية العوفي لا يضره في جنب ما روى، خاصة أنه كان مكثراً والله تعالى أعلم بالصواب.

وهذا الكلام المجمل ينبغي بيانه في الفصول التالية:

فـصـل

جرح الأكثرون عطية العوفي بسبب تدليسه تدليس الشيوخ فيما يرون. .

قال ابن حبان في المجروحين (176/2):

سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث فلما مات أبو سعيد جعل يجلس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله بكذا فيحفظه وكناه أبا سعيد ويروي عنه، فإذا قيل له من حدثك بهذا ؟ فيقول: حدثني أبو سعيد فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري وإنما أراد به الكلبي. ا هـ.

وقد اعتمد من اتهم عطية العوفي بتدليس الشيوخ على الآتي:

قال عبد الله بن أحمد، سمعت أبي ذكر عطية العوفي فقال: هو ضعيف الحديث، بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد قال أبو سعيد، قال أبي: وكان هشيم يضعف حديث عطية.

وقال عبد الله بن أحمد حدثنا أبي ثنا أبو أحمد الزبيري سمعت الثوري قال: سمعت الكلبي قال: كناني عطية بأبي سعيد.

وسمعت أبي يقول: كان سفيان الثوري يضعف حديث عطية العوفي. ا هـ.

كذا في العلل ومعرفه الرجال (122/1)، والجرح والتعديل (383/6)، وضعفاء العقيلي (359/3)، والكامل لابن عدي (2007/5).

وفي المجروحين لابن حبان (177/2): سمعت مكحولاً يقول: سمعت جعفر بن أبان يقول: ابن نمير يقول قال لي أبو خالد الأحمر قال لي الكلبي: قال لي عطية: كنيتك بأبي سعيد قال: فأنا أقول حدثنا أبو سعيد. ا هـ.

فأنت أيها القارئ المنصف إذا نظرت بعين الناقد المتجرد تجد أن أحمد قد ضعف عطية العوفي ثم ذكر مستنده في تضعيفه وهي حكاية الكلبي وهي سبب كلام هشيم في عطية، وحكى أحمد تضعيف الثوري لعطية بعد أن أسند البلاغ من طريق الثوري، فحكاية الكلبي هي أصل مستند الثوري أيضاً في تضعيفه عطية العوفي.

فأدخله ابن حبان في المجروحين (176/2) اعتماداً على كلام الكلبي ولم يذكر شيئاً آخر يتكئ عليه إلا هذه الحكاية، ولم تفته المبالغة في الجرح كعادته رحمه الله تعالى.

وهذا الذي اعتمدوا عليه فيه نظر ولا يصح سنده، لأن مداره على محمد بن السائب الكلبي وحاله معروف فهو تالف متهم بالكذب،فالسند الذي يكون فيه ذلك الرجل لا ينظر إليه ولا يعتمد عليه في شيء،ومع ذلك فقد سارت الركبان بمقولته التالفة وتوارد البعض على حكايتها،والكمال لله تعالى والمعصوم هو رسوله(صلى الله عليه وسلم)

وإن تعجبت من اعتمادهم على هذه الرواية الساقطة في رمي عطية العوفي بتدليس الشيوخ،فأعجب أكثر لتوارد الكثير على هذا الجرح المردود،فصار هؤلاء خلف المعتمدين على هذه الرواية الساقطة

تقليداً لا غير، ومع كون قولهم جاء عارياً عن الدليل فإنهم لم يذكروا ما يؤيد دعواهم ويقيم صلب مستندهم ولو وجدوا شيئاً لذكروه خاصة المتأخرين منهم،ولما لم نجد ذلك علم أن من تأخر قلد المتقدم وحصل التوارد على الخطأ وهذا له نظائر كثيرة في كتب الرجال،فالحمد لله على توفيقه.

ولم أجد من تنبه لهذا الخطاء من أهل الحديث إلا اثنان:

أولهما: الحافظ البارع أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي حيث قال في شرح علل الترمذي(ص 471) بعد نقله أصل الحكاية عن العلل للإمام احمد ما نصه:

ولكن الكلبي لا يعتمد على ما يرويه.ا هـ.

وثانيهما: الحافظ السيد أحمد بن الصديق، إذ قال في الهداية في تخريج أحاديث البداية(217/6) في أثناء كلام له عن عطية العوفي:

وإنما نقلوا عنه التدليس في حكاية ما أراها تصح مع الكلبي.ا هـ.

وقد تقعقع الألباني كعادته فشنع في توسله(ص94- 98) على عطية العوفي بسبب هذه الرواية التالفة، وشنع أيضاً على من حسن هذا الحديث وهو كلام لا يلتفت إليه ولا يشتغل برده لما علمت من حال هذه الرواية التي هي عمدة من اتهم عطية بالتدليس والله المستعان.

فـصـل

قال صاحب الكشف والتبيين(ص 50) تعقيباً على كلام ابن رجب الحنبلي المتقدم ذكره:

أما أن الكلبي لا يعتمد على ما يرويه فهذا صحيح لكن...ليس له شأن هنا إذ إن العلماء الذين ذكروه بهذا النوع من التدليس القبيح لم يعتمدوا فقط على قول الكلبي عن عطية وتكنيته له وإنما اعتمدوا ذلك بناء على سبرهم مروياته وتنقيدهم لرواياته.ا هـ.

قلت: هذا كلام متناقض فإنه يسلم بعدم الاعتماد على الكلبي، ثم ينفي أن له شأناً هنا ثم يثبت عكس ذلك فيصرح بأن العلماء الذين ذكروا عطية بالتدليس لم يعتمدوا على قول الكلبي فقط ولكن على سبرهم مروياته أيضاً فهذا يعني أنهم يعتمدون على قول الكلبي وغيره فهو ينفي أمراً ثم يثبته.هذه واحده.

والثانية: من ذكر تدليس الشيوخ عن عطية العوفي وتكنيته للكلبي بأبي سعيد اعتمد فقط على رواية الكلبي فهذه كتب الرجال بين أيدينا لم تذكر إلا الرواية التي فيها الكلبي المتهم بالكذب فقط ولم تشر لأي شيء آخر من مرويات عطية العوفي، فكيف يقول هذا عن الكلبي: ليس له شأن هنا ؟.

الثالثة: إن هذه دعوى لا دليل عليها ولا مستند لها، وكل ما كان حاله كذلك فهو مردود لا ينظر إليه لأنه باطل مردود لأن الله جل وعز يقول: (قُل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين).

فمن لم يأت ببرهان على دعواه فهو غير صادق، وما كان كذلك فهو مردود.

الرابعة: قوله: (وإنما اعتمدوا ذلك بناء على سبرهم مروياته وتنقيدهم لرواياته).

قلت: ليس كذلك. لما لم يصرح أحد بمقولته دل ذلك على أنه اعتمد على ظن (مرجوح)، والظن لا يغني من الحق شيئاً، ومن الأدلة على كونه ظناً أنه لو كان معه شيء يؤيد دعواه لأبرزه ليؤيد قوله وينصر رأيه فلما لم يفعل دل أن هذا من باب أكذب الحديث والله أعلم.

ولك أن تقول: إن كلامهم في تدليس عطية العوفي لو كان معتمداً على سبر مروياته لأبرزوا ذلك وبينوه وتداولوه في كتب الرجال و التخاريج، ولكنك لا تجد مثالاً واحداً يسعف صاحب الدعوى، فلما لم تصح الدعوى رجع ذلك إلى رواية الكلبي فقط.

الخامسة: ـ تدليس الشيوخ لا يعرف إلا بنص، فكون عطية العوفي كنى الكلبي بأبي سعيد حتى لا يتميز عن أبي سعيد الخدري هذا أمر يحتاج إلى توقيف ولا عبرة إلا به، فسبر المرويات لا يفيد شيئاً في ذلك ما لم يكن معه نصُ في حكاية التكنية.

السادسة: هذه إحالة على مجهول ومحاولة إثبات التدليس القبيح دفعاً بالصدر لا غير ولو صحت هذه الطريقة فرحمة الله عز وجل على الحجة والبرهان والدليل فمثله كمثل رجل اعتمد على حديث مكذوب في إثبات أمر ما، فلما حاجّه غيره وبين له كذب ما اعتمد عليه وافق هذا الرجل من حاجّه ولكنه يريد أن يثبت الأمر الذي في

ذهنه فقال لمن حاجّه: أسلم لك بكذب ما اعتمدت عليه لكن هناك أدلة أخرى وسكت، ولو علمها لأبرزها.

وبهذه الطريقة يمكن إثبات كل باطل ومنكر والاعتماد على الموضوعات وإبطال كل حق لا يقبله الهوى والله المستعان.

السابعة: قد تقرر أنه لا ينسب لساكت قول وقد سكتوا عما سوى راوية الكلبي، فمن نسب للحافظ غير حكاية الكلبي يكون قد نسب للساكت قولاً وقول الناس ما لم يقولوه واعتمد على مجهول في مخيلته لم يستطع أن يثبته والله المستعان.

تـنـبـيـه مـهـم:

قال الألباني في توسله (ص95) بعد ذكر حكاية تكنية عطية الكلبي ـ وهي تالفة ـ كما تقدم: وهذا وحده عندي يسقط عدالة عطية هذا. اهـ

قلــت: هذا خطأ لأمرين:

الأول: قال الحافظ السيوطي في تدريب الراوي (231/1) من أقسام التدليس. ... إعطاء شخص اسم آخر مشهور تشبيهاً، ذكره ابن السبكي في جمع الجوامع قال: كقولنا أخبرنا أبو عبد الله الحافظ يعني الذهبي تشبيهاً بالبيهقي حيث يقول ذلك يعني به الحاكم. ... وليس ذلك بجرح قطعاً لأن ذلك من المعاريض لا من الكذب ومن قاله الآمدي في الأحكام وابن دقيق العيد في الاقتراح. ا هـ

الثاني: ما ذكر ـ وهو لم يثبت ـ من تكنية عطية العوفي للكلبي فعل نحوه جماعة من الأعيان العدول.

فالكلبي كنيته أبو النضر من أهل الكوفة وهو الذي يروي عنه الثوري ومحمد بن إسحاق ويقولان: حدثنا أبو النضر حتى لا يعرف. ا هـ.

قــلــت: ومن شيوخهما سالم بن أبي أمية المكني بأبي النضر هو تابعي ثقة احتج به الجماعة كما في التهذيب (3/ 431).

وهو تابعي ثقة احتج به الجماعة كما في التهذيب (431/3). وكان هشيم بن بشير الواسطي الحافظ الثقة ـ وهو من المتكلمين في عطية العوفي ـ يفعل ذلك.

قال يحيى بن معين: لم يلق أبا إسحاق السبيعي وإنما كان يروي عن أبي إسحاق الكوفي، وهو عبد الله بن ميسرة وكنيته أبو عبد الجليل فكناه هشيم كنية أخرى. ا هـ. من التهذيب (11 / 63).

قــلــت: وعبد الله بن ميسرة هذا ضعيف.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين كان مروان يغير الأسماء يعمي على الناس كان يحدثنا عن الحكم بن أبي خالد وإنما هو حكم بن ظهير. ا هـ.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين كان مروان يغير الأسماء يعمي على الناس كان يحدثنا عن الحكم بن أبي خالد وإنما هو حكم بن ظهير. ا هـ.

ومروان هو ابن معاوية الفزاري الثقة الحافظ والحكم الذي يدلسه متروك متهم، وابن معين مع ذلك يقول مروان ثقة.

فهؤلاء أربعة من كبار أعيان الحافظ يدلسون تدليس الشيوخ عن الضعفاء. وأنت أيها المنصف تقول بعدالتهم ولا تستطيع أن تنفك عن هذا القول، فإذا وقعت بعد ذلك في عطية العوفي وقلت بسقوط عدالته فقد تخبطت تخبطاً معيباً وبعدت عن حد الإنصاف وألزمت نفسك بما يصعب دفعه. نسأل الله تعالى السلامة والصون.

فـصـل

أما من تكلموا في عطية العوفي لتشيعه كالجوزجاني فإنه قال في (أحوال الرجال ص56): مائل.

و الجوزجاني كان معروفاً بالنصب مشهوراً به ـ وكتابه ماثل بين أيدينا ـ حتى قال عنه الحافظ في مقدمة اللسان (16/1): الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأي العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع. ا هـ.

على أن قول الجوزجاني هذا مع سخافته وسقوطه هو في حقيقته لعطية العوفي لأنه لما لم يجد شيئاً في حديث العوفي وكان الرجل كوفياً شيعياً لم يجد ما يذكره به إلا تشيعه فقال: (مائل)، ولو وجد الجوزجاني شيئاً لسارع بإظهاره لشدة عداوته لأهل الكوفة.

تـنبيــه:

نقل العقيلي في الضعفاء (359/3) عن سالم المرادي أنه قال: كان عطية العوفي رجلاً متشيعاً.

وأورد الذهبي هذه المقولة في الميزان (79/3).

وهي لا تفيد جرحاً البتة. فا لمرادي هو ابن عبد الواحد الكوفي ليس هو من الحفاظ ولا من النقاد الذين يقف المرء عند قولهم في الجرح والتعديل وهو أيضاً شيعي كعطية العوفي.

وقد أوردت هذا التنبيه تعقيباً على الشيخ حماد الأنصاري حيث عد سالماً المرادي من النقاد المضعفين لعطية العوفي في كتابه (تحفة

القاري في الرد على الغماري) أو (المفهوم الصحيح للتوسل) (ص64).

وكلامه خطأ من وجهين:

الأول: أن (سالماً المرادي) ليس من النقاد، بل هو يحكي أمراً في عطية فقط.

الثاني: أن كلامه ليس من الجرح في شيء، فكيف يعده الشيخ حماد الأنصاري من المجرحين لعطية

العوفي ؟!! وكأن الشيخ حماداً الأنصاري يريد أن يحشد المجرحين لعطية تكثراً بدون تأمل ولا روية نسأل الله تعالى العافية والصون.

وكذا قول الساجي في عطية العوفي كما في التهذيب (226/7): ليس بحجة وكان يقدم علياً على الكل.ا هـ.

فإن الساجي كان بصرياً، والبصريون كثر فيهم النصب، قال الحافظ في اللسان (439/4): النصب معروف في كثير من أهل البصرة. ا هـ.

وهم يفرطون فيمن يتشيع لأنهم عثمانيون وخاصة فيما كان بين أظهرهم كما في التهذيب (413/7).

و الساجي رحمه الله تعالى كان شديداً متصلباً في السنة فجرحه للكوفيين ينبغي التدقيق فيه، فإنه قد يجرح الرجل بسبب مذهبه كما حدث لعطية العوفي هنا وقد قال عنه: ليس بحجة، ثم أبان عن سبب قوله فقال وكان يقدم علياً على الكل.

وإذا كان الرجل شيعياً يقدم علياً عليه السلام على الكل فلا بد يجرح عند المخالف لقوله ولا يكون حجة عنده.

على أن الجرح بالتشيع وغيره مردود لا يلتفت إليه، فالعبرة بصدق الراوي لا بمذهبه، فكم من الرواة الشيعة و النواصب والخوارج وغيرهم قد أخرج حديثهم في الصحيحين وقد استقر الأمر على ذلك.

ومما زاد في جرحهم لعطية أنه كان محباً لعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بحيث عرض النواصب عليه سبه فأبى، وكان هذا ينبغي أن يحسب له ولكن للنواصب شدة وصولة.

قال ابن سعد في الطبقات (304/6):

خرج عطية مع ابن الأشعث، فكتب الحجاج إلى محمد بن القاسم أن يعرضه على سب علي فإن لم يفعل فاضربه أربعمائة سوط واحلق لحيته، فاستدعاه فأبى أن يسب فأمضى حكم الحجاج فيه. ا هـ.

فانظر على جلدهم الرجل لحبه لعلي عليه السلام، وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي كرم الله وجهه: (لا يُحبُك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق) فهذه منقبة كبيرة لعطية العوفي.

فــصــل

أما من تكلم فيه بسبب روايته شيئاً أنكر عليه فلم أجد من صرح بذلك عند ترجمته لعطية العوفي إلا أن ابن عدي أورد حديثاً واحداً في ترجمته من الكامل (2007/5) الذي جاء بدليل يؤيد دعواه التي أشار إليها ولم يصرح بها.

قال ابن عدي: حدثنا أبو العلاء محمد بن أحمد الكوفي بمصر، ثنا محمد بن الصباح الدولابي، ثنا إبراهيم بن سليمان بن رزين وهو أبو إسماعيل المؤدب، ثنا عطية العوفي في سنه عشر ومائه عن أبي سعيد الخدري

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن أهل عليين ليراهم من تحتهم كما ترون الكوكب الدري بالأفق وإن أبا بكر وعمر منهم وأنعما).

قــلــت: حديث أبي سعيد الخدري أصله في الصحيحين (الفتح 320/6)، (مسلم 2177/4) ولفظه:

(إن أهل الجنة يتراءون أهل الغرف من فوقهم كما يتراءون الكوكب الدري الغابر في الأفق من المشرق أو المغرب لتفاضل ما بينهم)، قالوا: يا رسول الله تلك منازل الأنبياء لا يبلغها غيرهم قال: (بلى والذي نفسي بيده، رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين).

وأخرجه أحمد في المسند (3/ 50، 27، 93)، وفي فضائل الصحابة (1/ 49)، وأبو داود (48/4)، والترمذي (تحفة 10 / 141- 142)، وابن ماجه (37/1)، و الحميدي (333/2)، وعبد بن حميد في المنتخب (ص 170)، وأبو يعلى الموصلي (2/ 369،

400)، وابن أبي عاصم في السنة (2/ 616)، و خيثمة بن سليمان الطرابلسي في جزء الفضائل (ص 200)، وانظر علي بن الجعد (ص259 وما بعدها)

كلهم من طريق عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بما رواه ابن عدي.

وكأن ابن عدي أنكر على عطية العوفي هذه الزيادة (وإن أبا بكر وعمر منهم وأنعما) فإن أصل الحديث في الصحيحين كما تقدم.

قلت هذه الزيارة ثابتة ولم ينفرد بها عطية العوفي، فقد أخرجه أحمد في المسند (3/ 26)، وفي فضائل الصحابة عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري به مرفوعاً.

مجالد فيه كلام لكن تابعه غير واحد من الثقات، وأبو الوداك تابعي ثقة.

وبعد ثبوت الزيارة المذكورة تبين لك أن جرح عطية العوفي من هذا الباب دعوى تحتاج لدليل يقيم صلبها المتهاوي.

ثمة حديث آخر، ففي المطبوع باسم التاريخ الصغير للبخاري (ص124) ما نصه:

قال أحمد في حديث عبد الملك عن عطية عن أبي سعيد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (تركت فيكم الثقلين))، وأحاديث الكوفيين هذه مناكير. ا هـ.

قـلـت: النكارة لها معانٍ، أحدها: مرادفة الشاذ، ثانيها: مخالفة الضعيف لمن هو أوثق منه، ثالثها: تفرد الضعيف الذي لا يحتمل

تفرده ولا من متابعة أو شاهد له، رابعها: كون المتن غريباً ومخالفاً للأصول مع ركاكة ألفاظ، خامسها: مطلق التفرد ولو بوجه من الوجوه.

أما عن الأول: وهو مرادفته للشاذ فلم يخالف عطية العوفي أحداً لا في متن ولا في إسناد.

وعن الثاني: فمثله.

عن الثالث: فالحديث ليس فرداً فلا ينطبق عليه.

وعن الرابع: فإنه منتف تماماً هنا فلا تعارض بينه وبين غيره بل هو مفيد للعلم.

فلم يبق إلا الوجه الخامس : وهو مطلق التفرد من جهة عطية عن أبي سعيد الخدري في نظر أحمد وهذا الوجه يجب أن يحمل عليه قول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

فـصـل

أما عن قول أبي زرعة: (كوفي لين) قول أبي حاتم الرازي: (ضعيف يكتب حديثه).

فهذا من الجرح المبهم غير المفسر فهو يرد كما تقرر في قواعد الحديث، وكما استقر العمل على ذلك والأخذ في مقابل ذلك بالتعديل الوارد في عطية العوفي.

ولكن يجب ألا يخلي المقام من أمرين:

أولهما: أن الجرح المذكور أعلاه ليس من الجرح الشديد الذي ينزل بمفرده عند خلو الراوي من التعديل إلى درجة التالف الذي لا يعتبر بحديثة، بل هو جرح خفيف لم يحل منه عدد من الرواة صحح لهم الحفاظ وخرج حديثهم في الصحيح.

ثانيهما: أن هذا الجرح غير المفسر في حقيقته يرجع إلى الأمرين اللذين ظلم بسببهما وهما التشيع والتدليس.

وقد قال الحافظ في نتائج الأفكار (1/ 271): ضعف عطية إنما جاء من قبل التشيع ومن قبل التدليس. ا هـ.

وقد تقدم الكلام على التشيع والتدليس المنقولين عن عطية العوفي. بقي أن تعلم أن أبا حاتم الرازي قد جاء عنه توثيق عطية العوفي كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

فـصـل

أما عن قول ابن عدي في الكامل (5 / 2007): (وهو مع ضعفه يكتب حديثه).

فإن ابن عدي اعتمد في ترجمة عطية العوفي على أمور هي:

1 - راوية ابن أبي مريم عن يحيى بن معين قال عن عطية العوفي: ضعيف إلا أنه يكتب حديثه.

2 - تضعيف أحمد والثوري وهشيم بسبب حكاية الكلبي تدليس عطية له.

3 - قول الجوزجاني (مائل).

4 - الحديث الذي ذكره له وقد تقدم الكلام عليه.

وظاهر أن ابن عدي لم يقنع بشيء من هذه الأمور المتقدمة إلا بقول يحيى بن معين في رواية ابن أبي مريم عنه حيث قال: ضعيف إلا أنه يكتب حديثه، فتبع يحيى بن معين في مقولته، بل ونقل عبارته فختم الترجمة بقوله: مع ضعفه يكتب حديثة.

وكون ابن عدي لم يقنع بالأمور الثلاثة هو الصواب، فإن تضعيف أحمد والثوري وهشيم راجع لحكاية التدليس التي لا تصح لانفراد محمد بن السائب الكلبي بها وحاله معروف في الضعف، وقول الجوزجاني قد فرغ منه، والحديث المذكور لا يعد قدحاً في الرجل وإن تضعيفه بسبب هذا الحديث يعتبر تعنتاً مرفوضاً، فلم يبق إلا اعتماده كلام يحيى بن معين فهو تابع أو قل مقلد إن شئت.

وإذا علم ذلك فإن هذه الرواية في عطية العوفي التي اعتمد عليها ابن عدي وهي رواية ابن أبي مريم مرجوحة أمام الروايات الأخرى عن ابن معين التي وثقت عطية العوفي.

وإذا كان ما اعتمد عليه ابن عدي مرجوحاً، فقوله كذلك فتدبر، والله أعلم بالصواب.

فـصـل

وإذ قد تبين لك حقيقة الجرح الذي جاء في عطية العوفي وأنه لا يضر الرجل ولا يوهن أمره لأنه عند المحاققة جرح لا يلتفت إليه ولا يعمل به، وجب بيان صدق الرجل وعدالته وعمل الأئمة بحديثة واحتجاجهم به في الأحكام وتخريجهم له على الأبواب.

فالرجل قد وثقه وعدله وقبل حديثه جماعة والصواب معهم.

فمن هؤلاء ابن سعد حيث قال في الطبقات الكبرى (304/6): وكان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة ومن الناس من لا يحتج به. ا هـ.

وقد حاول صاحب الكشف والتبيين رد هذا التوثيق فقال في رسالته المذكورة (ص39) ما نصه:

ومثل هذا التوثيق لا يعارض تضافر الأئمة على تضعيفه كما سبق تفصيله وبخاصة أن ابن سعد مادته من الواقدي في الغالب و الواقدي ليس بمعتمد كما قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص417) وانظر (ص433، 447) منه. ا هـ.

قـلـت: لو قبل كل جرح صدر عن إمام أو غيره لا نسد باب الرواية تماماً، فقلما تجد راوياً قد خلا من الجرح، ولكن الحاذق هو الذي يعرف ما ينبغي أن يعد جرحاً فيقبله وإلا فلا، والذين جرحوا عطية جرحهم راجع إلى التدليس أو التشيع أو إنكار بعض ما روى وقد علمت أن الأولى لا تعتمد إلا على محمد بن السائب الكلبي التالف المهتم بالكذب والتشيع لا يعد جرحاً وما أنكر عليه تقدم أن الصواب فيه مع عطية والقول قوله.

أما عن اعتماد ابن سعد على الواقدي غالباً فهو ما صرح به الحافظ، لكن هذا ليس على إطلاقه، فإذا رأيت ابن سعد ترجم للرجل ترجمة عارف بأحواله وبحديثه وبكلام الناس فيه فلا مدخل عند ذلك للواقدي، هذه واحده.

والثانية: أن كلام ابن سعد هو كلام مدني في عراقي وقد كان بينهما ما كان، وهو ما علل به الحافظ في مقدمة الفتح (ص 443) سبب التحرز من كلام ابن سعد فقال:

ابن سعد يقلد الواقدي و الواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله تعالى.اهـ

وعليه فإذا وجدت لابن سعد جرحاً في عراقي فلا بد من الحذر والتأني في قبوله، أما إذا وثق ابن سعد عراقياً كوفياً فلا بد من العض عليه بالنواجذ فإن شهادة الخصم هي من أقوى الشهادات.

ثم قول ابن سعد: (كان ثقة إن شاء الله تعالى وله أحاديث صالحة ومن الناس من لا يحتج به) يفيد أشياء:

1 - توثيقه لعطية العوفي.

2 - أن عطية العوفي له أحاديث صالحة مقبولة.

3 - أن مما يؤكد توثيقه وسبره لحاله أنه رأى بعضهم لم يحتج به فأعرض عنهم ورجح توثيقه مما يبين لك أنه لم يقنع بقولهم.

ومن وثق رجلاً تكلم فيه كان لتوثيقه مزية. فتدبر. والحاصل أن توثيق ابن سعد لعطية العوفي مقبول ولا بد، والله أعلم.

فــصــل

أما إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين فقد وثقه ونقل عنه ذلك عدة مرات، ففي سؤالات الدوري

(407/2): قيل لحيى كيف حديث عطية ؟ قال: صالح (1).

وفيه أيضاً سألت يحيى عن عطية وعن أي نضرة فقال: أبو نضرة أحب إلي. ا هـ.

وهذا النص توثيق لعطية، لأن أبا نضرة ثقة عند يحيى بن معين كما في التهذيب فهو في حقيقته مقارنة بين ثقتين.

وقال ابن أبي خيثمة: قيل لابن معين عطية مثل أبي الوداك ؟ قال: لا، قيل: فمثل أبي هارون قال: أبو الوداك ثقة ما له ولأبي هارون. ا هـ. كذا في التهذيب (2/ 60) فانظر إلى ارتضاء ابن معين لمقارنته بأبي الوداك الثقة، فهو توثيق منه لعطية العوفي ولا بد.

ونظائره كثيرة جداً في كتب الجرح والتعديل في المقارنة بين الثقات فيحيى بن معين يحب عطية العوفي، وأبو نضرة أحب إليه. فتدبر.

وقال يحيى بن معين في رواية أبي خالد الدقاق (ص 27): عطية العوفي ليس به بأس. ا هـ.

قلـت: هذا توثيق من إمام الجرح والتعديل لعطية العوفي، وقد صرح يحيى بن معين أن من قال فيه لا بأس به فهو ثقة، وهذه حكاية عن نفسه ونص من عنده ولا اجتهاد مع وجود النص.

وتجد هذا النص عن ابن معين في كتب شتى منها ثقات ابن شاهين (ص270)، ومقدمة ابن الصلاح (ص 134) والحافظ في مقدمة اللسان (13/1).

وقال ابن الجنيد عن ابن معين: هو وعمرو بن أبي قيس لا بأس بهما قلت: ثقتان، قال: ثقتان. ا هـ. كذا في التهذيب (207/6) وظاهر في ترادف اللفظين. فهو اصطلاح خاص بيحيى بن معين ولا مشاحة فيه.

----

(1) قال صاحب الكشف والتبيين (ص 38) عن قول ابن معين في عطية العوفي ما نصه: وأما قوله في تاريخ الدوري (صالح) فهذا تمريض منه للقول فيه كما صرح بمثله الحافظ في الهدي (ص417). ا هـ.

قلت: قائل هذه العبارة هو ابن حبان وليس الحافظ وهذا ظاهر وجلي لمن نظر في هدي الساري (ص417) في ترجمة عبد الرحمن بن سليمان المعروف بابن الغسيل، وأصرح من هذا أنك تجد هذا النص في المجروحين لابن حبان (57/2) هذه واحدة:

والثانية: تقرر في قواعد الحديث أن الناقد إذا سئل عن حال حديث الرجل فقال: صالح، هذا يعتبر من باب التعديل، فيكون الرجل موثقاً بهذا القول لأنه صالح الحديث، لكن هذا لا يعني أنه في المرتبة العليا إنها صيغة تمريض بالنسبة لمن قيل فيه ثقة أو حجة فهو كلام نسبي، أما إذا اعتبرت أن هذا جرح فهذا فهم سقيم لا يحسد عليه صاحبه.

والثالثة: فهم إمام من الأئمة الحذاق وهو الحافظ ابن القطان السجلماسي الفهم الصحيح لكلمة ابن معين فقال: (كما في نصب الراية 68/4): عطية العوفي مضعف وقال ابن معين فيه: صالح. فالحديث به حسن. ا هـ.

فانظر إلى تحسينه لحديث عطية العوفي اعتماداً على قول ابن معين: صالح.

وهذا حافظ آخر من المتأخرين هو الهيثمي إذ اعتمد توثيق ابن معين كما في مجمع الزوائد (7/ 314)، كما حسن لعطية العوفي في المجمع (10/ 317).

تـنـبـيـه:

قال صاحب الكشف والتبيين (ص 38):

قال ابن معين: (ليس به بأس) أو (لا بأس به) لا يفهم منه ـ مجرداً ـ التوثيق أو التجريح إذ غالب من قال فيهم مثل ذلك هم ثقات، لكن الأمر ليس على إطلاقه، فقد وردت عنه قوله: (لا بأس به) أو (ليس به بأس) في أناس ضعفاء.

وانظر ميله على ذلك في ميزان الاعتدال (1/ 341، 435)، والجرح والتعديل (11/3)، تهذيب التهذيب (1/ 93). ا هـ.

قـلـت: هذا الكلام خطأ من وجوه:

الأول: أن ابن معين قد صرح كما تقدم بأن لا بأس عنده معناه أن الرجل ثقة، فلا ينبغي بعد ذلك تقويله ما لم يقله.

الثاني: إذا قال ابن معين في الرجل (لا بأس به) وكان ضعيفاً عند غيره فهذا لا يضره، فكم انفرد ابن معين بتوثيق رجال ضعفهم غيره، وهذا ليس شأن يحيى بن معين فقط ولكنه شأن سائر أئمة الجرح والتعديل تجد في ترجمة الراوي المضعف توثيقاً لأحدهم.

وإذا كان التوثيق لا يعني معناه فمعنى ذلك أن علم الجرح والتعديل قد سقط كلية وأصبحت نصوصه جوفاء لا تنطبق على أفرادها.

الثالث: قوله: (قد ورد عنه قوله لا بأس به أو ليس به بأس في أناس ضعفاء)

قــلــت: ضعفاء عند غيره ولكنهم ثقات عنده فكان ماذا ؟ ولآخر أن يعارضه بقوله: ورد عنه قوله ثقة في أناس ضعفاء وهذا كثير، فكان ماذا أيضاً، فكل ناقد مجتهد له نظره وقوله.

رابعاً: ـ ثم ذكر أربعة أمثلة لتأييد مقولته المردودة، فهاك الكلام عليها:

المثال الأول: بكار بن محمد بن عبد الله بن محمد سيرين السيريني (الميزان 1/ 341) قال عنه يحيى بن معين: كتبت عنه، ليس به بأس، وضعفه غيره.

وهذا المثال لا يفيد الدعوى شيئاً ولا يفيد تضعيف ابن معين للرجل كيف وهو يقول كتبت عنه فهو من شيوخه، وكونه ضعيفاً عند غيره لا يلزم منه أن يكون ضعيفاً عنده فاللازم باطل ولا بد والرجل أدرى بشيوخه.

المثال الثاني: الحارث بن عبد الله الأعور الشيعي الكوفي وهذا المثال يهدم الدعوى من أساسها فقد قال عنه يحيى بن معين في رواية الدوري: ليس به بأس.

وقال عثمان الدارمي: سألت يحيى بن معين عن الحارث الأعور فقال: ثقة.

فانظر إلى توافق هذا الإمام وإتقانه وقد نقل هذا التوثيق عن ابن معين غير واحد منهم ابن شاهين في الجزء المطبوع بنهاية تاريخ جرجان (ص655 - 656).

فإن قيل: قال عثمان بن سعيد الدارمي بعد حكايته عن ابن معين ما نصه: ليس يتابع يحيى على هذا. ا هـ.

قــلــت: هذا مبلغ علم الدارمي، فقد وثقه أحمد بن صالح المصري وقال ابن معين الإمام في هذا الشأن زيادة لقبول حديث الحارث وثقته كما قال ابن شاهين (ص 655 - 656).

والحاصل أن هذا المثال لا يساعده في الراوي المذكور ولا في الاحتجاج بقول ابن معين الذي قال عن الرجل: لا بأس به مرة وأخرى وثقه فأبان عن ترادفهما كما صرح هو بذلك والله اعلم.

المثال الثالث: لم أجد راوياً يقول عنه ابن معين: (لا بأس به) في الموضع المشار إليه (الجرح والتعديل 11/3).

المثال الرابع: أبان بن إسحاق الأسدي الكوفي، هذا المثال أيضاً من أكبر الأدلة على وهن كلامه فإن أبان بن إسحاق في أربعة أقوال في التهذيب: قول ابن معين ليس به بأس، وتوثيق العجلي وابن حبان، وقول الأزدي متروك الحديث.

فالرجل ليس بضعيف قطعاً فهو خارج موضوع الدعوى، وقد اعتمد الحافظ قول ابن معين على أنه توثيق للرجل فقال في التقريب (ص86): ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجة. ا هـ.

وقد قال الحافظ العراقي في ألفية الحديث:

وابن معين قال من أقول لا بأس به فثقة. ....

والحاصل أن كلام صاحب الكشف والتبيين أبان عن محاولته رد ابن معين دفعاً بالصدر فيلوي عنق النص ثم هو يستخف بالقراء

ويضحك عليهم بإيراد أمثلة لا طائل تحتها، بلا لك أن تقول: إنها عليه لا له والله تعالى أعلم بالصواب.

وبعد أن تبين لك أن يحيى بن معين قد وثق عطية العوفي فإنك قد تقف على أقوال ليحيى بن معين ظاهرها قد يشير إلى غير ذلك كرواية موسى بن أبي الجارود فهي وجادة منقطعة، ورواية ابن أبي مريم وهو مصري وأصحاب يحيى بن معين البغداديون ولا سيما عباس الدوري أكثر ملازمة والتصاقاً بيحيى بن معين فرواياتهم مقدمة على رواية غيرهم والله أعلم.

بقي الكلام على ما جاء في المطبوع باسم التاريخ الصغير للبخاري (ص 133) عن على بن المديني عن يحيى بن معين عطية وهارون العبدي وبشر بن حرب عندي سواء. فمعناه والله أعلم أنهم سواء في الطبقة والمذهب فهم من شيعة التابعين ويشتركون في الرواية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وكيف يسوي يحيى بن معين بين أبي هارون العبدي وعطية العوفي ؟! وقد قال عن أولهما: غير ثقة وكان يكذب، بينما وثق الثاني ورفع شأنه.

وقد تلقف الشيخ بشير السهسواني في صيانة الإنسان (ص 100) هذه الكلمة عن يحيى بن معين فنسب لعطية العوفي الألفاظ الشديدة جداً التي قيلت في أبي هارون العبدي ثم تناقض فقال:

المختار عندي قول أبي حاتم: ضعيف يكتب حديثه فإنه أعدل الأقوال وأصوبها. ا هـ.

وما دري السهسواني رحمه الله تعالى أن لأبي حاتم الرازي قولاً آخر يفيد توثيق عطية العوفي سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

فـصـل

ومنهم ابن شاهين:

وقد أدخل عطية العوفي في الثقات (ص 172) فهو من موثقيه فإن قيل قد ذكره أيضاً في الضعفاء فقال: ضعفه أحمد ويحيى.

قـلـت: التوثيق هو الراجح لما قد علمت مما سبق من اعتماد أحمد على رواية محمد بن السائب الكلبي وهو لا يعتمد عليه في جرح عطية العوفي، وأن يحيى بن معين من موثقيه.

ومنهم أبو بكر البزار:

فإنه قال كما في التهذيب (7/ 226) كان يعده في التشيع، (روى عنه جلة الناس) وهذه صيغة تعديل تعادل قولهم صالح الحديث، مقارب الحديث ونحو ذلك كما يعلم قواعد الحديث.

ورغم وضوح هذا القول من البزار وكونه موجوداً في كتاب متداول مشهور كالتهذيب فلم أجد أحداً ممن سعى في تضعيف هذا الحديث تعرض لذكر قول أبي بكر البزار في تعديل عطية العوفي فالحمد لله تعالى على توفيقه.

ومنهم أبو حاتم الرازي:

فقد قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن أبي نضرة وعطية فقال: أبو نضرة أحب إلي.

وهذا في حقيقته مقارنة بين ثقتين فإن أبا نضرة المنذر بن مالك العبدي ثقة.

ومنهم يحيى بن سعيد القطان:

فقد قال عن جبر بن نوف أبي الوداك كما في التهذيب (2/ 60) هو أحب إلي من عطية. ا هـ. قلت: هذه أيضاً مقارنه بين ثقتين.

ومنهم ابن خزيمة:

فإنه أخرج الحديث في صحيحه: قال البوصيري في مصباح الزجاجة (98/1): رواه ابن خزيمة في صحيحة من طريق فضيل بن مرزوق فهو صحيح عنده. ا هـ.

قلت: فمقتضى التصحيح توثيق رجال الإسناد ومنهم عطية العوفي.

وهذا لم يرق لصاحب الكشف والتبيين (ص64، 65) فوجه سهامه لصحيح ابن خزيمة، فنقل عن الحافظ ابن حجر في النكت كلاماً (1/ 270) و (1/ 290 - 291) حاصلة في الآتي:

1 - أن ابن خزيمة كان لا يفرق بين الصحيح والحسن فليس كل ما عنده صحيحاً بل فيه الحسن والمدرج في الصحيح.

2 - قال الحافظ: حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة. .... صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر فيه بعضها عله قادحة. ا هـ.

قـلـت: يؤخذ من كلام الحافظ أن أحاديث ابن خزيمة على قسمين:

1 - صحيح أو حسن.

2 - ما ظهر فيه علة قادحة وهو قليل جداً.

ولكن هذا في نظر غيره وليس في نظر إمام الأئمة ابن خزيمة الذي سمى كتابه (المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة).

وإذا كانت الأنظار تتفاوت في الحكم على الرجال، فالمقصود هو إثبات أن تصحيح ابن خزيمة لهذا الحديث هو توثيق رجاله ومنهم عطية العوفي فهو ثقة عند ابن خزيمة ولا تنظر لغير ذلك والله أعلم.

فـصــل

ومنهم الإمام أبو عيسى الترمذي. فإنه حسن له عدة أحاديث من أفراده، بل حسن له عدة أحاديث انفرد بها فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي كما في الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه انظرها في تحفة الأشراف، ومقتضى ذلك أن يكون صدوقاً عند الترمذي كما صرح بذلك الحافظ في تعجيل المنفعة (ص153).

وعليه فعطية العوفي صدوق عند الترمذي وهو شرط الحسن بذاته والتشغيب هنا برمي الترمذي بالتساهل خطأ جسيم، لأن الترمذي لم ينفرد بتعديل عطية العوفي فقد مر تعديله عن ابن سعد وابن معين والبزار وأبي حاتم الرازي وابن شاهين ويحيى بن سعيد القطان ثم الترمذي إمام حافظ ثقة كان يقول له إمام أهل الصناعة محمد بن إسماعيل البخاري استفدنا منك أكثر مما استفدت منا. وقوله معتمد عندهم في الجرح والتعديل وحكمه على الأحاديث كذلك، وإن ظهر له شيء انفرد به في قوله وحكمه فهو كغيره من الأئمة ولا يخدش ذلك في الأخذ بقوله وحكمه فليس هو بمعصوم. وكم حسن الترمذي أحاديث في الصحيحين، فهل يعد متشدداً من هذه الجهة ؟.

وقد تلقف هذا أو ذاك الحكمة ابن دحية (2) الكلبي في الكلام على جامع الترمذي وبني عليها أحكاماً وأوهاماً أو نظر في جامع الترمذي نظرة متأخرة متبع لقواعد سقيمة متروكة فاستخلص منها تساهل الترمذي بسقم فهمه. والكلام يحتاج لبسط ليس هذا محله لكن ينبغي ألا يخلا المقام من المثال الذي ذكره صاحب الكشف والتبيين (ص 45) ليستدل به على تساهل الترمذي فقال: ومن

أقرب ما يذكر حديث سمرة (صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف لا نسمع له صوتاً) فقد رواه الترمذي وصححه ونقل الحافظ ابن حجر تصحيحه في التلخيص الحبير، لكن تعقبه بإعلال ابن حزم له بجهالة ثعلبة بن عباد وأن ابن المديني قال فيه مجهول. ا هـ. قلت: هذا الكاتب إما أنه لا يفهم أو يضحك على القراء، فالصواب مع الترمذي والقول فيه قوله وهاك الآتي:

ثعلبة بن عباد لم ينفرد الترمذي بتصحيح حديثه، بل وافقه على ذلك الحاكم في المستدرك (1/ 330)، وابن حبان (7/ 94).

والحديث أخرجه النسائي (3/ 140)، وأبو داود (1/ 700) وابن ماجه (1/ 402)، وأحمد في المسند (16/5)، و الطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 329)، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 335) كلهم من طريق ثعلبة. فمقتضى تصحيح الترمذي والحاكم وابن حبان للحديث أن رجاله ثقات عندهم. وقد ذكر ابن حبان ثعلبة بن عباد ثقاته (4 /98)، فالرجل ثقة ولا بد. وقوى حاله إخراج حديثه في السنن. فإن قيل قد جهله ابن المديني وابن القطان قلت: من علم حجة على من لم يعلم. وقد شنع الإمام تقي الدين بن دقيق العيد على من يرد ومن تكلم فيه لأجل ما رمي به من التدليس وهو أمر لم يصح البتة، والتشيع أو روايته شيئاً تكلم فيه وقد تبين لك أن هذه الأمور الثلاثة التي تكلم فيه بسببها ليست قادحة. فالصواب قبول حديثه واعتباره من الحسن لذاته. وقد قال شيخ الفن وطبيب علله الحافظ ابن حجر العسقلاني في أمالي (3) الأذكار (1/ 271):

ضعف عطية إنما جاء من قبل التشيع ومن قبل التدليس وهو في نفسه صدوق. ا هـ. وإذا تبين لك أن دعوى التدليس ليست بصحيحة والتشيع لا دخل له في روايته فالرجل صدوق. وقد أصر الحافظ على كون عطية العوفي صدوقاً، فعندما سرد أسامي المدلسين في النكت على ابن الصلاح (2/ 644) قسم المدلسين لقسمين: أحدهما: من وصف بالتدليس مع صدقه وثانيهما: من ضعف بأمر آخر غير التدليس، ثم ذكر عطية العوفي في القسم الأول (2/ 646) وهم من وصفوا بالتدليس مع صدقهم فهو صدوق عنده. فإذا وجدت بعد هذا البيان تضعيفاً لعطية العوفي فاعلم أنه مخالف للصواب. وبعد فيمكن لك أن تسمي ما كتبته في الانتصار لعطية العوفي بـ (القول المستوفي في الانتصار لعطية العوفي) والله تعالى أعلم.

----

(2) ابن دحية الكلبي الأندلسي رغم كونه حافظاً متفنناً إلا أنه كما قال الذهبي في تذكره الحفاظ (1421/4):كان معروفاً على كثرة علمه وفضائله بالمجازفة والدعاوي العريضة. وترجمته تحوي غرائب.

(3) ولما كان كلام الحافظ قاطعاً وساداً لباب الكلام في عطية العوفي لم يرق ذلك لصاحب الكشف والتبيين (ص 42) فبدلاً من الاعتراف بقصوره والتسليم للحافظ رحمه الله تعالى أغمض عن هذا وأخذ يغمز أمالي الحافظ على الأذكار وذلك كسعيهم دائماً لنقد الكتب عند مخالفتهم، فإذا أرادوا رد تصحيح أو تحسين لحافظٍ اتهموه بالتساهل وبأن كتابه فيه كذا وكذا وإذا وقفوا على حديث صحيح لا يوافق شذوذهم تراهم يقولون: لم يخرجه أحمد وليس في الصحيحين ولا الموطأ ولا تجده في السنن الأربعة بل هو في الكتب التي تروي الضعاف كالدار قطني والبزار...إلخ وهو ساقط بنفسه لا يحتاج لإسقاط. وها نحن نراهم اليوم يتكلمون ويغمزون أمالي الأذكار وهي جرأة قبيحة من منازل بغير آلة وتطاول على كتاب حاز القدح المعلى في بابه يحق أن يفتخر به كبار الحفاظ المتقدمين ولكن. .... من جهل شيئاً عاداه والله المستعان.

فصـل

أما عن العلة الثالثة:

فقد قال ابن أبي حاتم في "العلل" (184/2): سألت أبي عن حديث رواه عبد الله بن صالح بن مسلم، عن فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد عن النبي (ص) قال: "إذا خرج الرجل من بيته فقال: اللهم بحق السائلين عليك وبحق ممشاي" وذكر الحديث، رواه أبو نعيم، عن فضيل، عن عطية، عن أبي سعيد موقوفاً قال أبي: موقوف أشبه. اهـ.

أيده الذهبي في "الميزان".

قلت: لا تتسرع بإعلان الموافقة تقليداً كما فعل جماعة منهم.

بشير السهسواني في صيانة الإنسان، والألباني في ضعيفته (37/1)، وحماد الأنصاري في المفهوم الصحيح للتوسل، و1غيرهم.

فإن الحديث قد اختلف فيه عن فضيل بن مرزوق فرو ي مرفوعاً وموقوفاً.

فممن رواه مرفوعاً:

1- يحيى بن أبي بكير، أخرجه البغوي في حديث علي بن الجعد (ل 262 نسختي)، والبيهقي في الدعوات الكبير (ص47).

2- محمد بن فضيل بن غزوان، أخرجه ابن خزيمة في التوحيد (ص17).

3- سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر، أخرجه ابن خزيمة في التوحيد (ص18).

4- عبد الله بن صالح العجلي، أخرجه الطبراني في الدعاء (990/2)، وابن السني (ص 40). 5- الفضل بن الموفق، أخرجه ابن ماجة (256/1).

6- يزيد بن هارون، فقد روى أحمد في مسنده (21/3)، والبغوي في حديث علي بن الجعد (ل262 نسختي)، وأحمد بن منيع كما في مصباح الزجاجة (99/1) من طريق يزيد ابن هارون أخبرنا فضيل بن مرزوق، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري فقلت لفضيل: رفعه ؟ أحسب قد رفعه ثم ذكر الحديث مرفوعاً.

قلت: هذا ظن راجح تقوى (بقد) وهو حرف تحقيق هنا دخل على الماضي فقربه من الحال، وعليه فراوية يزيد بن هارون من قسم المرفوع ولا بد، وهو صنيع من تكلم على الحديث من تأخر من الحفاظ.

ورواه عن فضيل بن مرزوق موقوفاً اثنان:

1- أبو نعيم الفضل بن دكين، أخرجه في كتاب (الصلاة)، كما في أمالي الأذكار (273/1).

2- وكيع بن الجراح، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (211212/10).

وللمحدثين في ذلك مسلكان كلاهما يقوي الرفع:

فأولهما: عن الرفع زيادة ثقة وهي مقبولة، إذ إن الحكم لمن أتى بالزيادة وهو مذهب الخطيب البغدادي وجماعة من أئمة الفقه والحديث والأصول.

وثانيهما: الترجيح باعتبار القرائن وهو ما يقوي الحكم بالرفع أيضاً، فإن من رفع الحديث أكثر عدداً (وهم ستة)، ممن وقفه (وهم اثنان فقط)

نعم الفضل بين دكين ووكيع إمامان ثقتان لكن في مقابلهما يزيد ابن هارون، ويحيى بن أبي بكير وه ما كذلك ومعهما ابن غزوان ثقة احتج به الجماعة، وكذا سليمان بن حيان احتج به الجماعة، والعجلي ثقة من رجال البخاري، فهؤلاء القول قولهم وهو الرفع والله تعالى أعلم.

فلا تتهيب بعد مخالفة القائل بالوقف والمرجح له، فإن قواعد الحديث التي إليها المرجع في هذا الشأن ترجح الرفع، وكم من حديث مرفوع حكم عليه أبو حاتم الرازي بالوقف، وكم من موصول حكم بإرساله، وكم من صحيح حكم بضعفه، والمرجح عند الخلاف هو الاحتكام لقواعد الحديث، والله أعلم.

ومن التلاعب البغيض نصب صاحب الكشف والتبيين (ص 23) للخلاف بين وكيع بن الجراح وفضيل بن غزوان من جهة أنهما وقفا الحديث، وبين عبد الله بن صالح العجلي والفضل بن الموفق من جهة أنهما رفعا الحديث.

وهذا خطأ ومغالطة واضحة لأمور:

الأول: لا دخل لفضيل بن غزوان هنا.

الثاني: أخرج يحيى بن أبي بكير عند الترجيح وجعله في حاشية الكتاب، فلم يضمه لزميليه في الرفع وهو عين التلاعب.

الثالث: لم يستوعب أسماء من رفعوا الحديث وهم ستة.

فلا أدري لماذا يسارع هؤلاء بالتصنيف ؟ للدعاوي الفارغة، أم للتجارة البائرة ؟!! والله المستعان.

تنبيه:

أغرب الألباني فادعى في ضعيفته (37/1) اضطراباً من عطية أو ابن مرزوق لأنه جاء مرفوعاً وموقوفاً وهذا خطأ، لأن الاضطراب يكون عند تساوي الوجوه، وحيث لا تساوي وأمكن الترجيح كما سبق فلا اضطراب، ولم أجد من سبقه إلى هذه الدعوى عند الكلام على هذا الحديث، والله أعلم.

فصـل

وللحديث شاهد لا يفرح به.

قال أبو بكر ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص 39-40): حدثنا ابن منيع، ثنا الحسن بن عرفة، ثنا على بن ثابت الجريري عن الوازع بن نافع العقيلي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله، عن بلال مؤذن رسول الله (ص) قال: كان رسول الله(ص)إذا خرج إلى الصلاة قال:

(بسم الله آمنت بالله، توكلت على الله لا حول ولا قو ة إلا بالله، اللهم بحق السائلين عليك، وبحق مخرجي هذا، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة، خرجت ابتغاء مرضاتك، واتقاء سخطك أسألك أن تعيذني من النار وتدخلني الجنة).

الوازع شديد الضعف، لذلك قال الحافظ في نتائج الأفكار (271/1): هذا الحديث واهٍ جداً أخرجه الدارقطني في الأفراد من هذا الوجه وقال: تفرد الوازع به. اهـ.

تنبيه:

قال العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى في مقالاته (ص394) عند الكلام على هذا الحديث: ولم ينفرد عطية عن الخدري بل تابعه أبو الصديق عنه في رواية عبد الحكم بن ذكوان، وهو ثقة عند ابن حبان وإن أعله به أبو الفرج في علله. اهـ.

فتعقبه الألباني في ضعيفته (37/1) بقوله:

لقد عاد الشيخ (أي الكوثري) إلى الاعتداد بتوثيق ابن حبان مع اعترافه بشذوذه في ذلك كما سبق النقل عنه، هذا مع قول ابن معين في ابن ذكوان هذا: لا أعرفه، فإذا لم يعرفه إمام الجرح والتعديل فأنى لابن حبان أن يعرفه ؟

فتبين أن لا قيمة لهذا المتابع لجهالة الراوي عنه، فإعلال أبي الفرج للحديث به حق لا غبار عليه عند من ينصف. اهـ.

قلت: هذا الكلام مسلسل بالأوهام.

فأولاً: هذه ليست متابعة البتة. وعبد الحكم هو ابن عبد الله القسملي، وليس ابن ذكوان فقد قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (410/1):

أنبأنا علي بن عبيد الله قال: أنبأنا علي بن أحمد البندار، قال: نا الحسن بن عثمان بن بكران قال: نا عبد الله بن عبد الرحمن العسكري، قال: نا عبد الملك بن محمد، قال: نا سهل بن سعيد بن أبي تمام بن رافع، قال: نا عبد الحكم القسملي عن أبي الصديق عن أبي سعيد عن النبي (ص) قال:"بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة". اهـ.

وأخرجه من حديث عبد الحكم بن عبد الله القسملي به أبو يعلى في مسنده (361/2).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (30/2) رواه أبو يعلى وفيه عبد الحكم بن عبد الله وهو ضعيف. اهـ. والرجل ذكره ابن حبان في المجروحين (143/2) وقال: لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. وضعفه غيره.

ثانياً: على أن الألباني الذي ترجح عنده عبد الحكم هو ابن ذكوان ينبغي أن يلزم بتحسين الحديث وبيانه: أن عبد الحكم بن ذكوان وثقه ابن حبان وروى عنه أهل البصرة ومعهم ثلاثة من الحفاظ الثقات هم: أبو داود الطيالسي، ومروان بن معاوية الفزاري، وأبو عمر حفص بن عمر الحوضي أو الحرضي.

وقال ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (36/6) في ترجمته:

سألته عنه فقال: بصري ،قلت: هو أحب إليك أم عبد الحكم القسملي صاحب أنس ؟ قال: هذا أستر. اهـ.

وحسن حديثه الحافظ البوصيري في زوائد ابن ماجه (175/4).

فالرجل إن لم يحسن حديثه لذاته فهو حسن لغيره ولا بد، على رأي أشد الناس تعنتاً، والألباني ملزم لهذا بهذا، والله أعلم.

ثالثاً: قوله: إذا لم يعرفه إمام الجرح والتعديل فأنى لابن حبان أن يعرفه.

قلت: قد عرفه، قبل ابن حبان حافظ كبير هو أبو حاتم الرازي، ومن علم حجة على من لم يعلم، ولم يقل أحد بمقولة الألباني ه ذه حتى ولا المبتدئ في هذا الفن.

رابعاً: قوله: لا قيمة لهذا المتابع لجهالة الراوي عنه.

قلت: هذا خطأ ومجازفة فبون كبير بين قولهم لا أعرفه والحكم على الراوي بالجهالة. قال الحافظ في اللسان (4322/1) في ترجمة إسماعيل الصفار:

(من عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم: لا نعرفه أولا نعرف حاله، أما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف)) اهـ.

وفي هذا القدر كفاية، ونسأل الله تعالى السلامة والصون.

وحاصل ما تقدم أن ما علل به حديث: (اللهم إني أسألك بحق السائلين. .) غير منتهض، وأنه لا يقوى أما قواعد الحديث لإثبات علة واحدة بهذا الحديث.

وعليه فلك أن تقول: إن من حسن الحديث من الحفاظ كالدمياطي والمقدسي، والعراقي، والعسقلاني، وقبلهم إمام الأئمة ابن خزيمة الذي صححه ؛ والقول قولهم، والصواب حليفهم، وقواعد الحديث مؤيدة لهم، والله عز وجل أعلم بالصواب.

